

دراسة

خطبةُ الجمعة في إيران.. تديين السِّياسة وتسييس الدِّين



خطبةُ الجمعة في إيران.. تديين السِّياسة وتسييس الدِّين

دراسة مشتركة من إعداد:

د. معتصم صدّيق عبد الله، د. محمد السيد الصياد

الباحثين بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)

ⓒ رصانه- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ،1441هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصياد ، معتصم صديق عبد الله
خطبة الجمعة في إيران.. تديين السياسة وتسييس الدين. / معتصم صديق عبد الله الصياد .. الرياض ، 1441هـ
46ص ؛ ..سم

ردمك: 978-603-91365-6-9
1 -الاسلام - ايران 2 - خطبة الجمعة أ.العنوان

ديوي 953,076 1441/8144

رقم الإيداع: 1441/8144

ردمك: 978-603-91365-6-9

إخلاء مسؤولية

الدراسة ومحتواها من تحليلات وآراء، تمثّل رأي الكاتب، وهو المسؤول عمَّا يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء دون أي أدنى مسؤولية على المعهد.

المحتـــويـــات

مقدِّمة

يُعدّ أئمة وخطباء الجمعة في إيران مِن ذوي المكانة والحظوة المجتمعية، ولا سيّما بعد أنْ عادت صلاة الجمعة كشعيرة من الشعائر المركزية لدى النخبة الحاكمة ما بعد 1979م، بعد أنْ كانت قد هُمّشت إلى حدّ كبير في عهد البهلويين.

لكن بعد الثورة الإيرانية وبعد وصول الفقهاء إلى السلطة في البلاد باتت خطبة الجمعة في إيران اليوم مِن أهمّ الفعاليات المتعلقة بالخطاب الديني، الذي تحرصُ النخبة الدينية على بثّه إلى الجماهير، إذْ تتضمن الخطبة الرسائل التي يريد الوليّ الفقيه إيصالها إلى المجتمع والمسؤولين، وكذلك إلى الداخل والخارج على السواء.

وتبرز عدَّة تساؤلات تخصّ خطاب الجمعة في عهد الولائيين، متعلقة بمدى التحولات التي طرأت على فلسفة الجمعة ومقاصدها مِن الناحية العبادية والمقاصدية، أوْ من ناحيةِ الموضوع والمضمون، وكذلك بمدى التحولات الخاصة بجوانب الشكل والإدارة، وعلاقة الخطباء والأئمة بما هو سياسيّ، ليؤول المطاف إلى سؤال الاستقلالية، أيْ: علاقة الأئمة والخطباء بالسلطة السياسيّة، وهل هم ممثلون للحوزة ودرسها الفقهي، أو ممثلون للنخبة الحاكمة، وتوجهاتها؟

وَمِن ثمّ تتأتى أهمية هذه الدراسة، التي نحاول من خلالها

إبراز موقع الوليّ الفقيه في مسألة الجمعة وهيكلها، وفي اختيار موضوعاتها، وتعيين وعزل أئمتها، وكذلك موقعها لدى النخبة الدينية الحاكمة، وحقيقة دورها السياسي!

أولًا- مدخل.. شرعيّة صلاة الجمعة عند فقهاء الشيعة

ينبغي أنْ نلتفت أولًا إلى فلسفة صلاة الجمعة في الإسلام عند فقهاء الشيعة، فالمذهب الشيعي يعُد الإمامة من أركان الإسلام وليست مِن الفروعيات الفقهية كما هو مذهب أهل السنّة، وما دامت الإمامة مِن الأركان وطريقتها الوصية والنصّ، ومهماتها تحقيق العدل الكامل فلا تتحقق إلا من المعصوم، فيكون الإمام المنصوص عليه معصومًا.

هذه الكُلّيّة تنسحب إلى ما يُسمى بالعبادات السياسيّة، التي تهدف إلى إيصال رسائل سياسيّة للجماعة المؤمنة، مثل صلاة الجمعة.

وإذا كان الإمام العدل المعصوم غائبًا، وإذا كان الحلّ الذي استقرّ عليه فقهاء الشيعة هو انتظار ذلك الإمام الغائب سقطت إذن صلاة الجمعة؛ لأنّ أيّ رسائل سياسيّة لن تكون ذات جدوى في ظل غياب المعصوم، فضلًا عن شرط إذن الإمام في مثل تلك العبادات السياسّية كالجمعة وإقامة الحدود، وما شابهها. هذا مِن الناحية الفلسفية والمقاصدية.

أمّا مِن ناحية نصوص الفقهاء فيما يتعلق بموضع الجمعة وموقعها في دائرة الأحكام الشرعية، فإنَّ ثمَّة خلافًا بين الفقهاء

الشيعة إزاء ذلك. فالتاريخُ الفقهي للمسألةِ وتطور الحكم المُنزَّل، ينبغي الأخذ به، **إذْ قيل بالوجوب، وقيل بالمنع، وقيل بالتخيير، والاستحباب داخلٌ في التخيير بين مُرجّح للجمعة ومُرجّح للظهر.**

1. القولُ بالوجوب

كان القول بالوجوب هو الأصل شيعيًّا، حتى بعد زمن الغيبة قيل بوجوبها، واستمر عليه العمل في القرون الأولى، وظلّت الجماعة الشيعة تؤديها منذ القرن الثالث الهجري، حتى منتصف القرن الخامس، ولم يأتِ عن أحدٍ مِن علماء القرن الثالث والرابع الهجريّيْن ما يفيد بحرمة الجمعة أو منعها في زمن الغيبة. وصرّح غير واحدٍ بوجوبها حينئذ، وقد روى الكُلَيني (ت: 329هـ) عددًا من الروايات عن: «وجوب الجمعة وعلى مَن تجب». وقد عدّ الأصوليون الحضور لمراسيم صلاة الجمعة وأدائها مِن فقيه حائز على بعض الشرائط فرضًا، وهذا يدلّ على أنّ غيبة الإمام كانت تُعدّ في الوسط الشيعي حينئذ أمرًا مؤقتًا[1].

وقد دأبت الجماعة الشيعية على إقامة صلاة الجمعة في بغداد حتى منتصف القرن الخامس (451 هـ)، ثُمَّ توقفت إثر سيطرة السلاجقة على بغداد وإنهاء فاعلية الدولة البويهية[2].

وذهب بعض الفقهاء المعاصرين إلى القول بوجوبها في زمن الغيبة إذا وُجد الإمام العادل، والعادل عند هؤلاء لا يُشترط أن

يكـون معصومًـا، بـل أيّ إمـام عـادل، بخـلاف مـن حـصر العـادل في الإمـام المعصـوم.

وإلى هــذا ذهــب محمــد الصــدر إذْ اشــترط لوجوبهــا أمــر الــوليّ العــادل، ولم يقـل بـشرط الإمــام المعصــوم، وعـدَّ الصــدر نفسـه ولي أمـر المسـلمين العـادل، وَمِـن ثَـمّ أفتـى بإقامتهـا وخطـب الجمعـة في أكتوبـر سـنة 1997م، واسـتمر سـنتين في إقامتهـا وقـد التـفّ حولـه الأتبـاع في جـوٍّ حـماسيّ مشـحون، قبـل أنْ يُغتـال في فبرايـر سـنة 1999م[3].

وَمِـن المعاصريـن الذيـن قالـوا بوجوبهـا عينًـا: محمـد رضـا الإصفهاني الكربـلائي، الـذي كان يصـلي في جامـع الصـافي في كربـلاء، وكذلـك مهـدي الخالصي[4].

2. القول بالمنع والتعطيل

لا يُعـرف عـلى وجـه التحديـد دور مـا هـو سـياسيّ في قـول بعـض فقهـاء الشـيعة بمنـع الجمعـة وتعطيلهـا في زمـن الغيبـة، فهـل كان لسـقوط البويهيـين دورٌ في ذلـك المنحـى النفـسيّ الـذي اعـترى علماء الشـيعة فاضطـروا إلى القـول بمنعهـا، انسـجامًا مـع الموقـف العـام لهـم حينئـذٍ مِـن مسـألة الدولـة والسياسـة وكافـة مـا يتعلـق بمهـامّ الإمــام الغائــب؟ أمّ أنَّ القــول بالمنــع جــاء بعــد طــول غيبــة الإمــام المعصــوم، توازيًـا مـع عمليـات اجتهـادٍ مسـتمرة مِـن داخـل المذهـب، جـراء التحـولات السياسـيّة والاقتصاديّـة التـي مـرت بهـا الجماعـة

الشيعية، وفقهاؤها؟

على كلّ حال، فقد ذهب البعض إلى تعطيل الجمعة في عصر الغيبة. وَمِن الذين قالوا بحرمتها في القرون المتأخرة نعمة الله الجزائري (ت: 1701م) الذي لعن من أداها لاغتصابه مقام الإمامة في عصر الغيبة[5].

والواضح أنّ القول بالمنع صار هو المعتمد لدى الأكثرية بعد العصر الأول، بدليل أنّ الكركيّ عندما جوّز صلاة الجمعة في عهد الصفويين قوبل برفض كثيرٍ مِن الفقهاء على رأسهم تلميذه إبراهيم القطيفي، الذي ارتأى إلى أنّ تجويز الكركيّ لها وحثه عليها، من باب الأقوال التي استحدثتها حاجات الدولة الصفوية، وصنّف في الردّ على الكركيّ رسالةً في حرمة صلاة الجمعة في زمن الغيبة مطلقًا[6]. وَمِمَّن قالوا بالمنع في عصر الغيبة كاشف الغطاء، ومحمد رضا الكلبايكاني[7].

ولا يزال مراجعٌ نجفيون يرفضون الجمعة حتى اليوم؛ بسبب عدم توفر شروط صلاتها، فبشير النجفي -أحد المراجع الأربعة الكبار في النجف-، يقول: «لا تجب عندي صلاة الجمعة إلا في الحالات التالية: أنْ يتولى الإمام إقامتها أو يقيمها مَن يُنصّبه الإمام لأجل ذلك أو يكون الفقيه مبسوط اليد صاحب سطوة وسلطة ظاهرية ويتولى إقامتها أو يعين من يقيمها في دائرة سلطته وفي غير هذه الصور إنْ شئت أن تصلي صلاة الجمعة فصلها قربة إلى

الله وصلِّ الظهر بنيّة الوجوب»[8].

ونُقل عنه قوله: «رغم التغير في الأوضاع والتبدل في الوجوه والعناوين وتوفر الشعارات المختلفة، لم تتوفر بعد شروط وجوب صلاة الجمعة، فإنْ اقتضت مصلحة درءِ الفتن وجمع الشمل، وتوفرت شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن تصلى هذه الصلاة الشرعية فلابد أنْ تقام بقصد الرجاء، مع إقامة صلاة الظهر بنيّة الوجوب جماعة أو فرادى»[9].

3. القول بالتخيير

وذهب بعض فقهاء الشيعة إلى القول بالتخيير بين إقامتها وإقامة الظهر، وبدأ هذا القول في الانتشار والرواج منذ قيام الدولة الصفوية، واستمر معظم الفقهاء حتى اليوم على القول بالتخيير مع أفضلية الظهر أو الجمعة[10].

وربما كان العامل السياسي هذه المرة أوضح منه في منعها عند سقوط البويهيين، حيث وجد رأي الكركي قبولًا من الحُكّام الصفويين، بحكم احتياج الدولة له من أجل تعزيز شرعيتها المذهبية، ولا سيّما أنَّ من شروط صحة الجمعة وجود الإمام العادل، وذلك المشهور في الفقه الشيعي، فحرصت تلك الدول المتعاقبة -منذ عهد الصفويين وحتى اليوم-على أنْ يحظى بوصف العدالة، وإنْ لمْ يكن له مصداق في نفس الأمر!

وأمّا القول بالتخيير ذهب الخمينيّ، فنجده يُقرر في تحرير

الوسيلة، إلى التخيير بين الجمعة والظهر في هذه العصور. والجمعة -عنده-أفضل والظهر أحوط، وأحوط من ذلك الجمع بينهما، فمن صلى الجمعة سقطت عنه صلاة الظهر على الأقوى، لكن الأحوط الإتيان بالظهر بعدها، وهي ركعتان كالصبح[11].

ويتفق **علي خامنئي** -المرشد الحالي-مع الخمينيّ في أن صلاة الجمعة واجبة وجوبًا تخييريًّا إلا أنه يؤكد على ضرورة الاهتمام بها. وفي رده على سؤال عن المشاركة في صلاة الجمعة إذا كان هناك أشخاص لا يعتقدون بعدالة إمام الجمعة، فهل يسقط عنهم تكليف المشاركة فيها أم لا؟ فأجاب: «صلاة الجمعة وإن كانت في الوقت الحاضر واجبًا تخييريًّا، ولا يجب الحضور فيها، لكن بالنظر إلى فوائد وأهمية الحضور في صلاة الجمعة، فلا ينبغي للمؤمنين حرمان أنفسهم من بركات الحضور في مثل هذه الصلاة لمجرد التشكيك في عدالة إمام الجمعة، أو لأعذار واهية أُخَر». وفي جوابه لمن لا يشارك في صلاة الجمعة لعدم المبالاة بها أو لاختلاف وجهات النظر؟ قال: «ترْك الحضور والمشاركة في صلاة الجمعة **العبادية السياسية** مِن أجل عدم المبالاة بها **مذمومٌ شرعًا**، والإباء عن المشاركة فيها بصورة دائمة ليس له وجه شرعي» [12].

وهنا تناقضٌ لا ينسجم مع القواعد الأُصولية، ففي الوقت الذي يقول فيه بالتخيير، عاد ليقول إنَّ ترك الحضور والمشاركة فيها

من أجل عدم المبالاة مذموم شرعًا، مع أنّ الأمر الشرعيّ المخير لا يُمكن وصف تركه بالمذموم إلا إذا كان مستحبًا، أو واجبًا كفائيًا!

وتذهب المرجعية العليا في النجف ممثلةً في المرجع المعاصر علي السيستاني، إلى القول بالتخيير أيضًا، فيقول: «صلاة الجمعة واجبة تخييرًا، ومعنى ذلك أنَّ المكلف يوم الجمعة مخيّر بين الإتيان بصلاةِ الجمعة على النحو الذي تتوفر فيه شروطها الآتية، وبين الإتيان بصلاة الظهر ولكن الإتيان بالجمعة أفضل، فإذا أتى بها بشروطها أجزأت عن الظهر» (13).

وحاصل القول، إنّ الأكثرية اليوم تذهب إلى التخيير بين الجمعة والظهر، وعند التأمل نجد أنّه لا فرق بين فقهاء النجف، والولائيين/ النخبة الدينية الحاكمة في إيران، بيد أنّ الولائيين يحثون الناس على المشاركة، ويصفون المماطلة عنها بالفعل المذموم شرعًا، مما يعني رفع حكم صلاة الجمعة عمليًّا إلى درجة الاستحباب أو الوجوب الكفائي وإن لم يُصرَّح به.

والمقصد من ذلك هو حرص الولائيين على إيصال رسالتهم السياسيَّة لجموع الحاضرين في صلاة الجمعة، بخلاف النجفيين، الذين لا تعنيهم السياسةُ كثيرًا، أو يُنظّرون للمسافة بين الحوزة والدولة في زمن الغيبة، بيد أنّ الواقع السياسيّ ولجوء الفرقاء السياسيين إلى الحوزة النجفية أيضًا حتّم على الحوزة أن ُتبثّ عدة رسائلَ سياسيّة عبر منبر الجمعة تتعلق بتحديات الجماعة

الشيعية عمومًا وفي العراق والشؤون السياسية العراقية على وجه الخصوص[14].

ثانيًا-جذور التسييس: تعزيز الشرعية

مرّت صلاة الجمعة في العالمِ الشيعي عمومًا، وفي إيران على وجه الخصوص بعددٍ مِن المراحل. وعمل التشيّع السياسي الذي وصل إلى السلطة مرارًا عبر التاريخ على تأسيس المساجد الرسمية الخاصة به، للإعلان عن الظفر السياسيّ وكمنبر للدعوة الدينية، ورمزٍ للسيادة الروحية، ونجد هذا منذ عصر الفاطميين في مصر، عندما أسّسوا جامع القاهرة (عُرف فيما بعد بالجامع الأزهر)، وأشرفوا على خطبة الجمعة فيه، وتعيين أسماء الفقهاء الذين يُدرسّون فيه، وترتيب جرايات/ رواتب شهرية، وإنشاء بيوتات للسكن، وتكريمهم بالعطايا المختلفة[15].

وفي العهد الصفويّ، كان الصفويون في حاجةٍ ماسّة إلى شرعنة وجودهم السياسيّ والدينيّ، والمذهبيّ؛ ذلك أنّهم أسّسوا دولة، على أنقاض دولةٍ سنيّة، وكان كثيرٌ من أهل البلاد لم يتحولوا بعد إلى النسخة الشيعية المتطرفة التي اعتمدها الصفويون[16]، فكانت البيئة المذهبية غير مواتية في بداية الأمر، بالإضافة إلى بعض المتمردين داخليًا. وعلى المستوى الخارجيّ كان ثمة خصمٌ لدودٌ متمثل في العثمانيين الذين كانت دولتهم تتسع شرقًا وغربًا حينئذ، ويريد الصفويون كبح جماحها عن التوسع في الأقاليم

الفارسـية، ومـا تعُـدّه الدولـة الصفويـة محيطًـا إسـتراتيجيًّا لهـا.

فأسَّسـت الدولـة الصفويـة جهـازًا دينيًّـا متشـعبًا في الأقاليـم الفارسـية كي يقـوم بمهمـة تعزيـز حضـور المذهـب الشـيعي في طـول البـلاد وعرضهـا، فتـم اسـتحداث مناصـب دينيـة متعـددة تَسَـلّمها العلـماءُ الإماميّـة، كمنصـب شـيخ الإسـلام، والصـدر، ومتـولي الأوقـاف، والقضـاة، وأئمـة الجمعـة[17].

وكان الـرأي السـائد حينئـذ منـع صـلاة الجمعـة في ظلّ غيبـة المعصوم، فأفتـى الكـركي (ت: 940هــ)، وهـو فقيـه البـلاط الصفـويّ، بجـواز صـلاة الجمعـة في عـصر الغيبـة، مـما أثـار جـدلًا كبـيرًا، واعترضـه أكـثر رجـال الديـن الشـيعة حينئـذ، إلا أنّ الخـطّ العـام الـذي أسَّـس لـه الكـركيّ لا يمُكـن إغفـال آثـاره حتـى اليـوم في العـالم الشـيعي، خاصـة في إيـران.

ونجـد أنَّ المجلسيّ (ت: 1110هــ/ 1700م) -الـذي حـرص كثـيرًا عـلى شرعنـة الوجـود الصفـوي وادعائـه أنّ حكـم الصفويـين مـن علامـات ظهـور الإمـام المعصـوم، وسـاق عددًا مـن الروايـات الحديثيـة في هذا الشـأن-، نجـده يقـول بشرعيـة صـلاة الجمعـة، ويحـرص كل الحـرص عـلى إقامتهـا، ويسـتقطب جمعًـا كبـيرًا مـن النـاس أثنـاء إقامتهـا. وكان هــذا لا شــكّ في سـياق إضفـاء الشرعيـة عــلى الصفويــين، كـما لاحـظ كولـن تيرنـر، فيقـول: «ومثلـما يشـير أرجمنـد فقـد زوّد المجلـسي الملكيـة بالشرعيـة الواضحـة التـي كانـت حينهـا غائبـة عـن

الفكر السياسي الإمامي الرسمي»[18]، وكافأه الشاه سليمان بتعيينه شيخًا للإسلام في العام 1687م[19].

وكانت مسألة تعيين أئمة الجمعة في عهد الصفويين مرتبطة بتراتبية المؤسَّسة الدينية التي أسَّسوها، بزعامة صدر الصدور الكركي حينئذ، ثُمّ تم تشكيل مكتب أئمة الجمعة في عهد الشاه عباس الأول[20]. فباتت مسألة الجمعة تابعة للسلطة السياسية مباشرة، منذ عهد الصفويين، والمفارقةُ أنّه لمّا جاء الخمينيّ بعد الثورة الإيرانية 1979م، لم يُحْدث تغييرًا يُذكر على مستوى استقلالية أئمة الجمعة، خاصة، والجماعة العلمائية عامّة. ولم يتحلل الجهاز الحكومي مِن عبء الجهاز الديني للدولة، بل تضخّم الجهاز الديني للدولة، وصارت أجنحةٌ حوزوية عريضة تابعة للسلطة السياسيّة لأسباب عديدة ليس مظانها هنا.

وفي العهد القاجاري، لم يختلف الأمرُ كثيرًا، فقد كان رجال الدين معنيّون بشؤون إمامة الجمعة، والأوقاف، والقضاء الشرعي، وإبرام العقود بين الناس، وكانوا يُعيَّنون من قبل السلطة السياسيّة، التي كانت تغض الطرف كثيرًا عن تعملق الجماعة العلمائية وتضخمها، فقد ارتأت في ذلك التحالف تعزيزًا لشرعيتها الدينية. لكن ومع تضخم نفوذ رجال الدين وتحكمهم في مفاصل عديدة مجتمعية واقتصادية، نشب خلافٌ بينهم وبين الحكومة[21]. ففيما يُعرف بثورة التنباك، برزت المنابر بوصفها أذرعًا لرفض

الامتيـازات ومجـالًا لتحريـض رجـال الديـن ضـد نـاصر الديـن شـاه وامتيازاتـه التـي منحهـا للإنجليـز العـام 1890م. فصعـد رجـال الديـن المنابـر ونـددوا بـه، وارتقـى المنـبرَ سـيدُ عـلي أكـبر -صهـر المـيرزا حسـن شـيرازي-، وألقـى خطبـةً شـهّر فيهـا بالحكومـة، ودعـا إلى إلغـاء الامتيـاز والتصـدي لـوكلاء الشركـة البريطانيـة[22].

وفي أحـداث الثـورة الدسـتورية اعتـلى رجـال الديـن المنابـر ونـددوا بالحكومـة، لإهمالهـا مصالـح النـاس، ولجوئهـا إلى القسـوة، والعنـف، ضـد الجماهـير[23].

وفي العهـد البهلـوي، تـمّ تهميـش صـلاة الجمعـة مقارنـةً بوضعهـا في عهـد القاجـار، والصفويـين؛ ذلـك أنّ البهلويـين كانـوا يسـعون إلى إضعـاف سـلطة رجـال الديـن، خوفًـا مـن تكـرار مـا حـدث في التنبـاك والدسـتورية، عـلاوةً عـلى أنّ سياسـتهم كانـت تسـعى إلى التحـول نحـو مجتمـع أكـثر علمانيـة، وكانـت الشـعائر عمومًـا محـلّ اسـتهداف ومنهـا الجمعـة والحجـاب وغيرهـا مـن شـعائر ارتـأت فيهـا السـلطة السياسـية أدوات حشـدية في قبضـة رجـال الديـن، يضغطـون بهـا عـلى السـلطة[24].

وأدت سياسـة الشـاه إلى إقامـة عـددٍ مِـن رجـال الدين لصـلاة الجمعة في بيوتهـم، أو عـزوف بعضهـم عنهـا بالكليـة. وفي نفـس الوقـت ظلّـت صـلاة الجمعـة قائمـةً في طهـران وبعـض المـدن تحـت رعايـة الحكومـة، وكان إمـام جمعـة طهـران الرسـمي هـو حسـن إمامـي،

وقد تعرض لمحاولة اغتيال في عهد الشاه، ثمّ هرب خارج البلاد بعد الثورة[25].

ثالثًا-هيمنة النموذج: تأميم الجمعة في عهد الولائيين

حرصت السلطات السياسيَّة المتعاقبة على حُكم العواصم المركزية للتشيع على التحكم في خطبة الجمعة، بدءًا من الصفويين، وحتى العثمانيين أنفسهم، الذين عيّنوا واعظًا سنيًّا في كربلاء لأداء الخطب بعد صلاة الجمعة، وإزجاء البركات على السلطان العثماني؛ مما دفع رجال الدين الشيعة إلى إلغاء إقامة صلوات الجمعة الجماعية[26].

وبعد الثورة الإيرانية في العام 1979م عملت الحكومة على تعزيز شرعيتها في الأقاليم الفارسية عبر التحكم في نوعية خطاب الجمعة، ومثلما حدث في عهد الصفويين فقد سيطرت الدولة على الخطاب الديني بوساطة شبكة الوكلاء المحليين الممثلين في ممثلي المرشد في كافة المؤسَّسات وأئمة الجمعة، فحدث ما يُمكن تسميته بتأميم المساجد، وتأميم الجمعة لصالح نموذج واحد عملت النخب الدينية على فرضه. **ويُمكن تفصيل ذلك من خلال عدّة مستويات:**

1. الولاية الثقافية

فعند الإمعان في السياق العام بعد الثورة الإيرانية 1979م، نلحظُ حرص النظام والنخب الولائية للهيمنة على كلّ ما هو ثقافي

في البـلاد، شـأنُه شـأن مـا هـو سـياسيّ واقتصـاديّ، وَمِـن ثـمّ يمُكـن القـول إنَّ تلـك النخـب تعاملـت مـع صـلاة الجمعـة كتعامـل السـلطات السياسـيّة السـابقة معهـا، اسـتغلالًا وتوظيفًـا، وشرعنةً، فقـام الولائيون بمـا سُـمي بالثـورة الثقافيـة في البـلاد، وأرادت مـن خلالهـا الهيمنـة التامـة عـلى مجمـل الشـؤون الثقافيـة في البـلاد، وتأميـم الجامعـات، وتعديـل المناهـج التعليميـة بمـا يتوافـق مـع طروحاتهـا العقديـة، وعـزل عـددٍ كبـيرٍ مِـن الأكاديميـين ومغـادرة أكثرهـم إلى الخـارج، وتعقـب كثـيرٍ مـن طـلاب الجامعـات المعارضـين لسياسـات الولائيـين، وتنفيـذ أحـكام إعـدام في عـددٍ كبـيرٍ منهـم. وجديـرٌ بالذكـر أنّ صحـوة تطهـير الجامعـات انطلقـت مـن منـبر الجمعـة في أبريـل 1980م[27].

وَمِـن ثـمّ يُلاحَـظُ أنّ النظـام اتخـذ منـبر الجمعـة -في كثـير مـن الأحيان-كوسـيلة لتهيئـة المجـال العـام ومحاولـة إقنـاع الجماهـير بمـا ينـوي اتخـاذه مـن قـرارات.

وتحيلنـا هيمنـة النظـام عـلى المؤسَّسـات الدينيـة والثقافيـة، إلى مسـألة الولايـة عـلى الشـؤون الثقافيـة ومنهـا خطبـة الجمعـة، إذ تعُـد النخبـة الولائيـة تعيـين وإقالـة أئمـة الجمعـة داخـلٌ في دوائـر عملهـا؛ لأنّ الولايـة العامـة المطلقـة تشـمل كلّ مـا هـو دينـيّ ودنيـويّ. وَمِـن ثـمّ تنسـحب الولايـة إلى مجمـل الشـؤون الثقافيـة والدينيـة التـي منهـا صـلاة الجمعـة، والتـي يحـرص المرشـد نفسـه عـلى تعيـين أئمتهـا، بمـا يُشـبه التأميـم للخطـاب الدينـي، والتحكـم فيـما يُقـال للجماهـير.

وتضمن مثل هذه الولاية إبقاء المجتمع الإيراني تحت هيمنة المرشد الأعلى وسيطرته، فما لا يحصل عليه الولائيون بالانتخابات يحصلون عليه بالتعيينات، أو بأدوات السلطة كالقهر والعنف، وهو ما لا يمكن أن يساهم حقيقةً في نشر الفضيلة في المجتمع، حسب المفكر الإيرانيّ مصطفى ملكيان[28].

ويرفض كثيرٌ مِن الفلاسفة الإيرانيين -مثل الشبستري وملكيان- ولاية الدولة على الشؤون الثقافية ومحاولة نشر الفضائل بالقهر أو بتوجيه المؤسَّسات الدينية والثقافية، ويرى هؤلاء أنّ الحكومة تابعة في مجال الثقافة العامة للمجتمع، وتتولى إنجاز تكاليفها بما يتناسب مع ثقافة المجتمع، ولا ينبغي لها أن تتولى صناعة الثقافة الاجتماعية[29].

وأدى ولاية الدولة المباشرة على منبر الجمعة وتسييسها إلى عزوف كثيرٍ مِن الناس عن تأدية صلاة الجمعة الجماعية[30].

والجدير بالذكر هنا أنّ تدخّل الدولة وولايتها على خطب الجمعة يُعَد تحولًا تاريخيًّا في علاقة المذهب بالدولة، فكانت الجماعة الشيعية مِن قبل هي المسؤولة عن أنماط الخطاب وسردياته، مع تدخلٍ محدود زمنيًّا أو مكانيًّا من السلطة السياسية، لكن ومع ولاية الفقيه المطلقة باتت مسألة الجمعة من مهام السلطة لا من مهامّ الجماعة، مما يُهدد الصورة التاريخية المتخيلة عن استقلال الحوزة العلمية عن السلطة السياسية.

2. إقالة غير الموالين

وفي إطـار سـعي النخبـة الحاكمـة إلى الاسـتئثار بمفاصـل القـوّة في البـلاد عملـت دومًـا عـلى تعيـين أئمـة جمعـة مواليـن لهـا، وكذلـك عـلى إقالـة المُتَشَـكَّك في ولائهـم.

وعـلى سـبيل المثـال فقـد تـمّ منـع الرئيـس الإيـرانيّ الأسـبق ورئيـس مجمـع تشـخيص مصلحـة النظـام الراحـل هاشـمي رفسـنجاني مـن صعـود المنـبر وإمامـة صـلاة الجمعـة التـي لم يغِـب عنهـا منـذ انتصـار الثـورة الايرانيـة في 1979م، وذلـك بعـد الإعـلان عـن نتائـج الانتخابـات الرئاسـية في 2009م، والتـي احتـج الإصلاحيـون عليهـا وخرجـوا في احتجاجـاتٍ في عـدد مـن المـدن الإيرانيـة ولا سـيَّما العاصمـة طهـران واتهمـوا فيهـا المحافظـين بتزويـر الانتخابـات لصالـح محمـود أحمـدي نجـاد، وجـاء قـرار منـع رفسـنجاني مـن إمامـة صـلاة الجمعـة بعـد رسـالةٍ وجههـا للمرشـد عـلي خامنئـي انتقـد فيهـا بشـكلٍ ضمنـي صمتـه عـن اتهامـات أحمـدي نجـاد لـه ونجلـه بالفسـاد أثنـاء المناظـرات الانتخابيـة ووصفهـا بغـير المسـؤولة والمجافيـة للحقيقـة[31].

كما اسـتقال -أو أُقيل-مـوسى جزائري، إمـام جمعة الأحـواز، محافظة خوزسـتان، وعـزى سـبب اسـتقالته إلى: «العجـز والشـيخوخة» [32]. في حـين رجّـح البعـضُ أسـبابًا سياسـية أدّت إلى هذه الاسـتقالة[33].

وتـوازت اسـتقالة جزائـري مـع اسـتقالة أخـرى لعبـاس عـلي سـليماني،

إمـام جمعـة سيسـتان وبلوشسـتان، الـذي بـرر اسـتقالته بـِ «إتاحـة الفرصـة للشـباب والأفـكار الجديـدة»[34]، وتـأتي الاسـتقالتان المتوازيتـان لتدعـم وجهـة نظـر القائلـين إن ثمّـة أسـبابًا وضغوطًـا سياسـيّة تكمـن وراء تلـك الاسـتقالات.

وفي الأعـوام الأخـيرة كانـت هنـاك اسـتقالاتٌ متتاليـة لأئمـة الجمعـة، فقـد اسـتقال عـددٌ كبـير مـن الأئمـة منهـم: مجتهـد شبسـتري في محافظـة أذربيجـان الشرقيـة، وعـلي رضـا برجنـدي في محافظـة خراسـان الجنوبيـة، وزيـن العابديـن قربـاني في محافظـة جيـلان، وأسـد اللـه أيمـاني في محافظـة فـارس، وجعفـر محسـن زاده في محافظـة البرز، ومحمـد نقـي لطفـي في محافظـة عيـلام. واسـتقال أيضًـا يحيـي جعفـري في محافظـة كرمـان، بعـد أن أثـارت تصريحاتـه حـول دعمـه للرئيـس حسـن روحـاني، جـدلًا واسـعًا في البـلاد. وعـلى إثـر ذلـك وصـف نائـب الرئيـس إسـحاق جهانغـيري هـذه التطـورات وقتهـا بـِ «المثـيرة للقلـق»[35].

ووُصفـت تلـك الاسـتقالات أو الإقـالات حينئـذٍ بأنهـا إقصـاءٌ ممنهـجٌ لأنصـار روحـاني ورفسـنجاني مـن خطبـة الجمعـة، وأنّ مـا لم يحصـل عليـه المحافظـون بالانتخابـات يحصلـون عليـه بالتعيينـات[36]، في حـين أُشـيع مـن قبـل منافـذ محسـوبة عـلى النظـام أنّ فسـادًا ماليًّـا تـورط فيـه بعـض أئمـة الجمعـة وَمِـن ثـمّ جـاءت تلـك الإقـالات أو الاسـتقالات[37]. وربمـا كان هـذا الفسـاد حقيقيًّـا لكنّـه منتقـى إلى حـدّ

كبير، وربما كان مِن أجل التغطية على الأسباب الحقيقية المتمثلة في الخلافات السياسيّة، وإقصاء الإصلاحيين.

وتُعدّ مسألة الاستقالات أو الإقالات سياسةً متّبعةً مِن قبل النظام منذ الثورة وحتى اليوم للتضييق على الإصلاحيين، وغيرهم من المشكوك في ولائهم التام والمطلق للمرشد. فبعد فوز محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية سنة 1997م، تمّ تضييق الخناق على أتباعه ومناصريه من أئمة الجمعة، وهُتف في كل جمعة من أتباع جماعة حزب الله بعد الخطبة ضد طاهري أحد الداعمين لخاتمي حينئذ، وتُعقّب حجة الإسلام محسن كديور أحد الداعمين لخاتمي، والذي كان يلقي خطابات بعد خطبة الجمعة، وتمّ اعتقاله لأشهر.

وبالفعل استقال طاهري في العام 2002م برسالةٍ شديدة اللهجة ضد ما سمّاه فساد النخبة الدينية، وواجهته السلطة بفرض حظرٍ تام ضد تناول أخباره، والتضييق عليه بما يُشبه الإقامة الجبرية[38].

وقام النظام على إثر استقالة طاهري بإقالة عددٍ مِن أئمة الجمعة من اليسار الإسلامي، منهم محمد حسين زرندي، الذي أُقيل في العام 2003م بعد 22 عامًا من ممارسة مهامه كخطيب للجمعة[39].

3. لجنة سياسات أئمة الجمعة

وعلاوةً على ما سبق فهناك تأميمٌ إداريّ توجهت إليه السلطة السياسية من أجل إحكام قبضتها على منبر الجمعة، تمثل ذلك في تأسيس مكاتب وهيئات إشرافية على تعيين وعزل أئمة الجمعة، وتزويدهم بالموضوعات التي تراها الدولة مناسبة حسب السياق والأحداث التي تمرّ بها الدولة.

فقد أُقيمت أول صلاة جمعة بعد الثورة في 27/7/1979م بأمرٍ مِن الخميني وبإمامة المرجع الديني الراحل طالقاني، وبعد نجاح هذه التجربة في العاصمة طهران طالبت -أو طولبت-بقية المدن بتعيين أئمة لإقامتها، وعلى مدى سنوات قليلة انتشرت المساجد التي تقام فيها هذه الفريضة إلى أكثر من سبعمئة وثمانين مسجدًا[40].

وباقتراحٍ مِن خامنئي أمر الخميني بتعيين لجنةٍ مكونةٍ مِن عدد من رجال الدين لوضع السياسات الخاصة بصلاة الجمعة وتم إنشاء الأمانة العامة لهذه اللجنة في مدينة قم[41]. وعُرفت هذه اللجنة باسم اللجنة المركزية لأئمة الجمعة. وفي أغسطس 1984م عيَّن الخميني سبعة من رجال الدين وهم: محمد أبطحي، هاشم رسولي محلاتي، محمد رضا توسلي، حسن صانعي، محمد عبيايي، محمد جواد كشميري، وعلي قاضي عسكري، أعضاءً في أمانة أئمة الجمعة[42].

وفي عـام 1993م حُلّت لجنـة وضـع سياسـات أئمـة الجمعـة محـل اللجنـة المركزيـة لأئمـة الجمعـة، وتـولى هاشـم رسـولي محلاتي رئاسـة هـذه اللجنـة منـذ تأسيسـها وحتـى عـام 2000م وجـاء بعـده رضـا تقـوي. واتسـمت فـترة رضـا تقـوي بالتشـدد إذ اسـتعان بالمتشـددين المقربـين مـن خامنئـي[43]، وكان خامنئـي قـد عـيّن بعـد ثـلاث سـنوات مـن وصولـه إلى منصـب المرشـد، تسـعة مـن رجـال الديـن لإدارة هـذه اللجنـة التـي أُطلـق عليهـا: «لجنـة وضـع سياسـات أئمـة الجمعـة»[44]. وتُعـدّ لجنـة سياسـات أئمـة الجمعـة أحـد الهيئـات المؤثـرة في السياسـة الإيرانيـة، وهـي المؤسَّسـة التـي تحـدد فعليًـا الاتجـاه الرئيـسي لخطـب الجمعـة في المـدن. وثمـة قسـمٌ سـياسيّ فيهـا يرسـل المنشـورات والمجـلات الإلكترونيـة إلى أئمـة الجمعـة إضافـة إلى التوصيـات الخاصـة بالخُطَـب.

وفي الجُمْلـة فقـد التفـتَ النظـامُ إلى أهميّـة خطبـة الجمعـة في إيصال رسـائله إلى الجماهـير في أطـراف البـلاد ومحافظاتهـا المتباعـدة، ولا سـيّما قبـل طفـرة الاتصـالات ووسـائل التواصـل الحديثة. وبعـد الطفرة التكنولوجيـة كان مـن المفـترض وفقًـا للتطـور الطبيعـي أنْ تقـلّ مكانـة وأهميـة صـلاة الجمعـة في إيـران كأداة مـن أدوات النظـام السياسـية والتعبويـة، بيـد أنّ العكـس هـو الـذي حـدث؛ نظـرًا لمسـاعدة البيئـة المواتيـة، حيـث أدّت العقوبـات الغربيـة عـلى إيـران إلى تفعيـل النخبـة الحاكمـة لخطـاب المظلوميـة والاسـتهداف، وزيـادة التقوقـع، توازيًـا

مع حجب النظام لعددٍ كبيرٍ مِن المواقع على الشبكة العنكبوتية، وَمِن ثمّ كانت أهمية خطبة الجمعة لدى النخب الدينية، كأداة من أدوات تَشْكيل وعي الناس، ومواجهة الأخطار الخارجية.

4. منابع الرزق ومصادر الأجور

التفت الفيلسوف الإيرانيّ عبد الكريم سروش إلى مسألة ارتزاق رجال الدين خاصة بعد الثورة الإيرانية، وكيف أنّ هذه الدخول المالية تؤثر على عمل الفقيه ورجل الدين، تجاه المُموِّل، سواء أكان هذا المُموِّل هو الدولة، أو العامّة[45]، والتفت إلى تلك المعضلة مرتضى مطهري، من قبل[46].

وفي حالة أئمة وخطباء الجمعة في إيران لا يختلف الأمرُ كثيرًا، فالمسألة المالية لهؤلاء الأئمة ترجع إلى السلطة السياسية، وليس إلى الجماعة الأهلية، والمجتمع المدنيّ. مما يجعل هؤلاء الخطباء في أغلب الأحايين تابعين للدولةِ خوفًا من اقتطاع الجرايات والرواتب. وسبب ولائهم للدولة لا للأُمّة كما كان الأمر في أكثر فترات التاريخ الحوزويّ أنّ معظمهم لم يصل إلى رتبة الاجتهاد، بل هم أقرب إلى درجة الدعاة والوعاظ ممن لا يملكون الأهلية للتصدر والإفتاء؛ ولذا تأتيهم الخطب مكتوبة، ولذا فالعامة لا تنظر إليهم كمجتهدين وبالتالي يحرمونهم من الحقوق الشرعية. أيضا فالولاء للدولة بحكم المأسسة التي أُدخلت على منبر الجمعة، فالجمعة اليوم في إيران هي عمل حكوميّ صرف لا

علاقة بتصرفات الجماعة الأهلية/ العامّة فيه.

ورغم ما تعمل عليه النخبة الحاكمة دومًا من إظهار مظاهر الزهد والتواضع، فإنّ المعلومات تشير إلى تضخمٍ شديدٍ في ثروات رجال الدين، بالإضافة إلى المزايا الكبيرة التي يتمتعون بها. وأئمة الجمعة في إيران على رأس هؤلاء كممثلين للمرشد. وبالنسبة للميزانية المخصصة لهم، فالمعلن أنّ إمام الجمعة يتقاضى أجرًا رمزيًا، ما يعادل شهريًا 54 دولار تقريبًا، أما الأئمة في المناطق الفقيرة فيتلقون راتبًا أكثر من هذا بقليل[47].

وهذا المبلغ القليل لا يمكن أن يكون كافيًا لأئمة الجمعة وأسرهم، لذا خصّص المرشد خامنئي بعض المبالغ لأئمة الجمعة على أنْ تدفع لهم من سهم الإمام لسد احتياجاتهم[48].

ولذا صار الحديث عن أرقام محددة لرواتب الأئمة ضربًا من المستحيل، إذ إنَّ مسألة الخمس عمومًا-ومنها سهم الإمام-، غير معروفة المقادير، ولا علاقة لها بالإحصائيات الرسمية والميزانية الحكومية. فالميزانية الحكومية السنوية وإن خَصّصت جزءًا منها للمؤسَّسات الدينية ومكتب المرشد، إلا أنَّ تلك المؤسَّسات لها مواردها ومداخيلها الخاصّة والتي لا تخضع للمؤسَّسات الرسمية للدولة[49]!

ووفقًا لنظرية ولاية الفقيه فإنّ الخُمس كله بشقيه (سهمي السادة والإمام) يُدفع كحقّ واحدٍ وضريبة حكومية إلى الوليّ الفقيه وحاكم

المسلمين (أو وكلائه المعتمدين)، ليصرف برأيه وتحت إشرافه في مصالح الإسلام والمسلمين، ويؤمّن منه معاش فقراء الهاشميين[50].

ويتعامل النظام الإيرانيّ مع مسألة الخُمس بنظرية ولاية الفقيه، أي ولاية الوليّ الفقيه على الخُمس، ومصارفه، ومؤسَّساته[51]، ولذا فمن المستبعد الوقوف على ميزانية أئمة الجمعة، وعلى أوجه الإنفاق عمومًا، بل ومدى وصول تلك الأموال إلى مستحقيها من حيث المبدأ، في ظلّ غياب المؤسَّسية والرقابة والإشراف!

وهذه الضبابية وقلة المعلومات الرقمية المحددة والمنضبطة الرسمية أو شبه الرسمية، جعلت بعض الباحثين يذهبون إلى أنّ وظيفة الإمامة في إيران طريقٌ للثراء السريع، حيث يتوفر لكل إمام سيارة ضد الرصاص، وحارس أمني خاص، وسكن، وراتب مجهول معفى من الضرائب، ورعاية طبية، وحجّ سنويّ للمزارات الشيعية ونحو ذلك من مزايا[52].

وقد نفى كثيرٌ مِن رجال الدين النافذين تلك المعلومات المتعلقة بارتزاق رجال الدين، وأئمة الجمعة، وزعمَ البعضُ أنّ رجال الدين يعيشون تحت خط الفقر، وحسب أبو الفضل شكوري فإنّ 98% من رجال الدين يعيشون تحت خط الفقر، وأنّ 3% فقط من رجال الدين هم من استفادوا من الثورة، والبقية عليهم أن يعيشوا بمبلغ ستمئة ألف تومان شهريًا (ما يعادل تقريبًا

143 دولار)[*]، وَمِن خلال المال الذي يتكسبونه في شهريْ محرم ورمضان من الخطابة على المنبر، وأنَّ معظم هؤلاء مستأجرون، ويتنقلون مع زوجاتهم وأولادهم لقضاء حوائجهم هنا وهناك من خلال دراجات نارية متهالكة، ويعيشون على الكفاف. وقال إنّ الناس تنظر فقط إلى رجال الدين الذين هم قضاة أو يعملون في المؤسَّسات الرقابية والعسكرية، مما يؤدي إلى حكم خاطئ عن دخل ونمط حياة رجال الدين[53].

ويبدو أنَّ رسالته كانت موجهة إلى عموم الناس التي باتت تنظر إلى رجال الدين بريبة وقلق بسبب تضخم ثروات كثير منهم بشكل ملحوظ، ولذا قال مستنكرًا: «رغم هذه الإحصاءات، فإنَّ الشارعَ الإيراني والإعلام لا يُصدّق هذا الكلام»[54].

رابعًا-السياسيُّ أوّلًا.. تسييس الدينيّ وتديين السياسيّ

تتعامل النخبة الدينية مع مسألة صلاة الجمعة على أنها سياسيّة صرفة، وأنّ الجانب الديني والروحاني الأخلاقيّ تاليًا لما هو سياسيّ. وفي سياق التأميم الذي فصّلنا القول فيه، بات الخصوم السياسيين والمذهبيين للنظام في حصار دعائيّ، إذ لا منابر لهم يتوجهون للناس من خلالها. وَمِن ثمّ أبرزت النخب الدينية طروحة ولاية الفقيه على أنّها الأصل الأصيل في المذهب، وما سواها دخيلٌ عليه، بل ذهب الخمينيّ إلى أنَّ الأحكام الحكومتية/

(*) السعر الرسمي اليوم الثلاثاء 25 فبراير 2020م، ما يساوي: 4200 تومان للدولار الواحد. (في حين أن سعر السوق الحرة 14 ألف تومان للدولار الواحد).

الولائيـة، مُقدّمـة عـلى الأحـكام الولائيـة!

فالمعضلـة ليسـت في تسـييس الجمعـة فحسـب، بـل في اسـتلابها لتيـارٍ سـياسيٍّ بعينـه، وحرمـان التيـارات الأخـرى مـن تلـك الميـزة. ويحمـل هـذا النـزوع في طياتـه نكرانـًا للتعدديـة الدينيـة مـن طـرف الولائيـين سـواءً أكانـت تعدديـة عـلى مسـتوى الحقانيـة، أو عـلى مسـتوى النجاة، إذ لـو آمنـت النخـب الدينيـة الولائيـة بـأيّ منهـما لمـا كان ثمَّـة معنـىً لحرمـان الآخريـن مـن صعـود المنابـر والتحـدث إلى الجماهـير.

ويرصـد فهمـي هويـدي تسـييس المنـبر واحتـكاره، فيقـول: «وصـار منـبر الجمعـة منصـةً للتوجيـه السـياسيّ، مـن فوقـه تعلـن المواقـف، وتـذاع الأخبـار الهامـة، المتصلـة بمختلـف الأمـور المحليـة والدوليـة، جنبًـا إلى جنـب مـع الاجتهـادات الفقهيـة والإرشـاد الدينـي»[55].

وكان الخمينـيّ عـادةً لا يصـدر بيانـاتٍ سياسـيةٍ في المناسـبات، بـل كان يلقـي خطبـةً ويعلـن فيهـا موقفـه مـن الأحـداث، وربمـا يذكـر فيهـا قـرارات. وقـد انسـحب هـذا إلى مجمـل شـخصيته، حيـث كان يلتقـي المسـؤولين والوفـود فيسـتمع إليهـم، وبعـد أن ينتهـوا يلقـي هـو خطبتـه، وينتهـي الأمـر عنـد هـذا الحـدّ[56].

وصـار خامنئـي مِـن بعـده عـلى نفـس النمـط إلى حـدّ كبـير، وكذلـك المسـؤولون الآخـرون، كـما لحـظ هويـدي[57]، وَمِـن ثَـمّ فـإنّ تلـك الخطـب تُتَجـاذَب مـن التيـارات السياسـية والدينيـة، وتُقـرأُ قـراءات مختلفـة، فهـل ثَمَّـة تعمّـدٍ لعـدم إلقـاء بيانـات واضحـة ومبـاشرة لا

تحتمـل التأويـل؟ أم أنهـا الشـخصية الفقهيـة والدينيـة الوعظيـة؟ عـلى أيّـة حـال، فـإنّ قيمـة الجمعـة لـدى النخبـة الدينيـة الحاكمـة تتمثـل في كونهـا محـل تعبئـة سياسـية وترابـطٍ اجتماعـيٍّ يقـف سـدّا منيعًـا لحمايـة الدولـة والثـورة، مـن الفـتن والمحـن، ومواجهـة الطواغيـت، وتحمـي الفكـر الدينـي للبـلاد، فهي مؤتمـرٌ أسـبوعيٌ يُعقد في أكـثر مـن 750 نقطـة في البـلاد. أيضًـا صـلاة الجمعـة وخطبتهـا المليئـة بالتجييـش والعاطفـة المخزونـة، وذكـرى مظلوميـات آل البيـت، والمؤامـرة ضـد الإمـام الغائـب، ودولـة الـوليّ الفقيـه، تكفـل للقـوى المتدينـة والأفـراد الروحانيـين إشـباع حاجياتهـم الروحانيـة والعقديـة، ومـلء كياناتهـم بمشـاعر الديـن والتقـرب إلى السـماء[(58)]! وفي هـذا السـياق تـمّ تحويـر المدلـولات العباديـة في هـذا الصـدد، فتكبـيرة الإحـرام لم تعُـد افتتاحيـةً لخشـوعِ الإنسـان وإقبالـه عـلى ربّـه، بـل باتـت تكبـيرة موجّهـة ضـد قـوى الاسـتكبار، وتحولـت الصـلاة مـن خشـوع الفـرد إلى طاعـة الأُمّـة للقيـادة الحكيمـة[(59)]!

وتعلقـت أبـرز معـالم التسـييس والتعبئـة السياسـية لمنـبر الجمعـة في محوريـن:

1. **تسقيط خصوم الداخل**

وظّفـت النخبـة الدينيـة مسـألة الجمعـة لتسـقيط خصومهـا في الداخـل الإيـراني، سـواء أكانـوا معارضـين سياسـيين، أو معارضـين فكريًـا بتبنيهـم قـراءةً مغايـرة لولايـة الفقيـه، أو حتـى باعتمادهـم ولايـة

الفقيه مع سعيهم إلى محاولة تعديل سلوك النظام.

وبات منبر الجمعة منبرًا للتيار الولائي الراديكالي أكثر منه منبرًا لخطبة الجمعة التي من مقاصدها التأليف بين المسلمين، وإشاعة المودة بينهم، وتنحية الخلافات السياسية التي هي خلافات ظنية لا قطعية وفقًا للقراءة المعتمدة في الفقه السياسيّ الإسلامي، بيد أن النخبة الولائية صبغت القداسة على مخرجاتها السياسية، وأصبحت مقولاتها لا تنفكّ عن الدين والمذهب، وَمِن ثمّ فأيّ خروج عنها تنظر إليه بوصفه تمردًا على الدين نفسه. وَمِن على منبر الجمعة تمّت مهاجمة حكومة خاتمي، وحكومة حسن روحاني، وهوجم رفسنجانيّ وغيره من الإصلاحيين والمعتدلين.

ففي عهد خاتمي، وبعد كل خطبة للجمعة كانت مجموعات حزب الله تهتف ضد حكومة خاتمي، بل وقامت بعض تلك المجموعات بضرب عبد الله نوري وعطا الله مهاجراني -وزيريْ الداخلية والثقافة في عهد خاتمي[60].

وفي عهد روحاني، تمّ انتقاده من أئمة الجمعة كثيرًا، وقد خاطبه إمام جمعة طهران إبّان أزمة التظاهرات بقوله: «وقال موحدي كرماني مخاطبًا روحاني: لقد دمرت أجزاء كثيرة من البلاد. حسنًا يا سيدي لماذا أهملت؟ لماذا لم تعمل بدقة؟ يا حكومة التدبير، أين تدبيرك حتى لا يحدث مثل هذه الأمور؟»[61].

وتدخل خطبة الجمعة أيضًا كجزءٍ مِن منظومة الصراع الدعائية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الإيرانية، وتعمل في أغلب الأحيان لصالح المحافظين ضد الإصلاحيين[62].

فخطيب صلاة الجمعة في مدينة مشهد أحمد علم الهدى، يقول في سياق تبريره لرفض مجلس صيانة الدستور أوراق ترشح بعض المتقدمين لانتخابات مجلس الشورى: «إن مجلس صيانة الدستور يتصرف بطريقة بطولية عندما يمنع بعض الجهات المندسة من الدخول إلى البرلمان. ويجب ألا نسمح بدخول الذين يختلفون مع المرشد إلى البرلمان، حتى لو كانت حدة هذا الاختلاف بسيطة جدا[63].

ويقول خطيب صلاة الجمعة المؤقت في مدينة طهران كاظمي: «وفي إشارة إلى الانتخابات البرلمانية المرتقبة يجب أن يكون البرلمان على قدر من العظمة القومية وكرامة دم (قاسم سليماني) وأن يكون النواب مخلصين وجديرين بالثورة»[64].

وإذا كان أئمة الجمعة يعيّنون من قبل هيئة مشَكلة من المرشد نفسه، وإذا كانت الخطبة التي يلقونها تأتيهم مكتوبة من أجهزة الدولة، فيمكن القول إنّ شبكة أئمة الجمعة في طول البلاد وعُرضها جزءٌ مِن بيت المرشد نفسه، وأنّهم متحدثون باسم الدولة، وهذا يُدلل على فكرة التأميم، تجنباً لبروز ثقل مجتمعي لرجال دينٍ يؤثرون على قرار الدولة، أو يهيمنون دعويا على

الناس، كما حصل في التنباك والدستورية.

فالنخبة الدينية التي ثارت على البهلويين برفقة التيارات السياسية الأخرى كاليساريين والليبراليين، تدرك جيدا أنّ مجتمع رجال الدين لو تُركت له مساحات حقيقية للعمل السياسي المستقل دون سقف النظام ومظلته ربما تتكرر تلك السيناريوهات التاريخية التي كانت فيها الحوزةُ شوكة في حلق النظام، ولذا فليس أمام النظام سوى الاستمرار في الحدّ من استقلالية ونفوذ رجال الدين.

2. مواجهة الخارج

وُظّفت خطبة الجمعة في معارك إيران الخارجية كذلك، فخطيب جمعة طهران على سبيل المثال، يصف قتل المدنيين في مدينة حلب السورية بقوله: «انتصر المسلمون في حلب على الكفار»[65]! وانسحب ذلك التشويه حتى إلى مَن هم مِن داخل الطائفة الشيعية نفسها، كما وجدنا في اتهامات المسؤولين الإيرانيين الدينيين والسياسيين لنشطاء الانتفاضتين العراقية واللبنانية أكتوبر2019م بأنهم عملاء ومتآمرين، ووكلاء لقوى الاستكبار، وما شابه ذلك من اتهامات تسقيطية[66].

ولا تخلو خطبة الجمعة من كيل الاتهامات لدولٍ إقليمية تارة للسعودية وتارة لتركيا، وأخرى لباكستان، وهكذا، في محاولة النخب الدينية تشويه النماذج المنافسة لها في العالم الإسلاميّ، بالإضافة

إلى تجييش الرأي العام الداخلي ضد ما يعدّونه مؤامرات من قوى الاستكبار الإقليمية والدولية، ضد دولة الوليّ الفقيه.

ولا تخلو خطب الجمعة أيضًا من محاولة إقناع الرأي العام ببعض ملفات السياسة الخارجية، مثل رفض الاتفاق النووي، أو الموافقة عليه، حسب رؤية النظام السياسيّ(67).

وفي آخر جمعة من شهر رمضان من كل عام، يتم الاحتفال باليوم العالمي للقدس، وهو اليوم الذي بدأ الاحتفال به بطلب من مؤسِّس النظام الإيراني الخميني، ويتحدث الخطباء فيه عن دور إيران في حماية القدس والشعب الفلسطيني، ودأبت إيران في خطب يوم القدس على الهجوم على الدول العربية والإسلامية، وتقديم نفسها على أنها المدافع الحصري عن القضية الفلسطينية، في دعاية لا تخلو من توظيفٍ وأدلجة.

وحذر كثيرٌ مِن رجال الدين التسييس الممنهج لخطاب الجمعة، كونه السبب الرئيسي في عزوف الناس عن الصلاة، وخروج الخطبة عن مقاصدها الأولية، لدرجة أنّ حجة الإسلام إيازي ادعى أنّ أقل من 1%من الشعب الإيرانيّ يحرص على صلاة الجمعة(68)، وعلى ما في هذا الرأي من مبالغة ظاهرة إلا أنه يشير إلى قلق بعض رجال الدين من عمليات التسييس الواسعة لمنبر الجمعة.

وبخلاف التسييس فإنّ من الأسباب الرئيسية لعزوف الناس عن

صلاة الجمعة في عهد ولاية الفقيه هي الإحساس العام بأنّ المسجد بات مؤممًا، ومتحدثًا رسميًّا لبيت المرشد، وأنّ الخطيب لا مجال له للإبداع، ومواكبة العصر، والتحدث بما يلائم البيئة/ الإقليم/ المنطقة التي يخطب فيها، وَمِن ثمّ وجود مسافات بينه وبين هموم الناس من الحاضرين له، ولا سيما وأن الناس في القرى والمناطق النائية والحدودية لا تعنيهم السياسة بقدر ما تعنيهم مشكلات الحياة اليومية، وكيفية تصريفها. لكن مهمّة الخطيب تكمن في إلقاء الورقة المكتوبة التي تُعمَّم على جميع الأئمة، دون رعاية لتلك السياقات[69].

وأدى كل هذا إلى انتشار أنماطٍ من التدين المظهريّ فحسب؛ خوفًا من ملاحقة السلطة أو الشذوذ عن السمتية المجتمعية، ولذا فقد تضخمت الشعائر والمظاهر على حساب الأخلاق والروحانيات والممارسة العملية للتدين، فصار حجاب المرأة لدى السلطات أهم من ملاحقة الفساد والمحسوبيات في الجهاز البيروقراطي للدولة، وأصبح الحرص والإنفاق على ترميم المراقد، ورعاية المسيرات الشعائرية أهمّ من توفير ضروريات الناس وحاجياتهم، مما انعكس على بيئات التدين برمتها، وساهم في انتشار ما يمكن تسميته بالتدين المغشوش، في مجتمع رجال الدين.

خامساً-تداعيات التسييس: ازدياد وتائر العلمنة

ربما تساهم خطبة الجمعة في إيران بوضعها الراهن إلى ازدياد وتائر العلمانية في المجتمع؛ وذلك لأسباب متعلقة بتقليدية الخطاب

الديني وتسييسه في ذات الوقت، فالخطاب الذي يُبث من منابر الجمعات وثيق الصلة بهموم النخبة الدينية الحاكمة، لا بهموم الأمة الإيرانية.

وفي هذا السياق، فإنّ السلطات تهدف من إغلاق منافذ التعبير والخطابة الدينية، والمواعظ الروحانية أمام التيارات الدينية غير الولائية، وحصرها في الحسينيات، والمدارس الدينية التي تكون غالبًا محدودة من حيث المكان والزمان وعدد الحاضرين، بخلاف المساجد المنتشرة في طول البلاد وعرضها، إلى بروز ولاية الفقيه كطروحة معتمدة في الفقه الشيعي، بل كطرحٍ رئيسي من ضروريات المذهب لا من فروعه، في الإعلام الرسمي، والمؤسَّسة الدينية الرسمية، وتمّ ترقيتها إلى درجة لم يسبق لها مثيل في الإسلام الشيعي[70].

لكنه في نفس الوقت أدى إلى صعود التيارات المدنية والليبرالية واليسارية، إذ وفرت هذه السياسة لتلك التيارات مجالات وأهدافًا للانتقاد والنيل من ولاية الفقيه، وَمِن النموذج الذي يُراد له التعميم قهرًا من قبل النخبة الدينية الرسمية. وازدادت الدراسات الفقهية والفلسفية المتعلقة بالاستبداد، والقهر، والحاكمية، ومصادر الشرعية، واتخذت ردود أفعال نحو استكشاف الفلسفة الغربية.

وإذا كانت هذه الأصوات تزعج النظام كثيرًا، إلا أنه يواجهها دومًا بالتسقيط والتشويه الديني، وأحيانًا بالملاحقة الأمنية، بما

يدلل على أنَّ النظام لا يفكر في تغيير إستراتيجيته تجاه تلك الأصوات عبر فتح مساحات ومنافذ لهؤلاء المخالفين، منافذ سياسية للمنافسة، ومنافذ دينية كمنافس في تقديم نموذج دينيّ عصريّ مخالف لولاية الفقيه، وَمِن ثَمَّ تبدو إستراتيجيته بمثابة الحفاظ على الكتلة الولائية الصلبة، وما حولها من منتفعين ومقتنعين، ومتديّنين على الطريقة الولائية.

ولذا فمن المرجح أنْ تستمر وربما تزداد وتيرة الاستقطاب الديني والمذهبي، وَمِن المرجح أن يستمر النظام في سياساته المتعلقة بتأميم منبر الجمعة، واحتكار النموذج الديني، موازاةً مع استمرارية المناوئين في محاولات إيجاد موضع قدم لهم، وهم وإنْ كانوا لا يملكون سلطةً دينية أو سياسية رسمية، إلّا أنّ إخفاق النظام في بعض المجالات يتيح فرصةً لا بأس بها للتعاطف مع أطروحات هؤلاء المناوئين بوصفهم بديلًا عقلانيًا محتملًا.

وأخيرًا، فإنّ موقع الإمام والمنبر في إيران المعاصرة يطرح تساؤلًا جديًّا حول حقيقة استقلال المؤسَّسة الدينية، ومدى حفاظها على الإرث الحوزويّ والمساحة التاريخية بين الفقيه والسلطة، وحقيقة استلاب إرادتها من الدولة! وإذا كان سروش قد ذهب إلى أنّ الحوزة قد استولت على الدولة فإنّ الناظر بإمعانٍ يُدرك العكس، فالدولة هي التي استولت أو لا تزال تحاول الاستيلاء على الحوزة؛ لأنّ التاريخ الانتظاريّ لم ينتقل إلى ثقافة الدولة وأدبياتها، بقدر

ما ولجت السرديات الحركية والإحيائية لأدبيات الحوزة، فحدث ما يُشبه الانشقاق التاريخي فيها، فريقٌ مؤيد للثورة ولولاية الفقيه، وفريقٌ آخر مؤيد للانتظار وبدائله المدنية غير الدينية، وهذا يُذكّرنا بالخلاف التاريخي بين فريقي المشروطة والمستبدة، ولكن هذه المرة فإنّ مؤيدي الثورة هم الامتداد الطبيعي لتيار المستبدة، والتقليديين الانتظاريين هم امتداد لتيار المشروطة/ الدستورية، ولا سيّما مع دعوة المرجع الأعلى في النجف الدائمة إلى ما يُسميه بـ «مقبولية المؤمنين» فيما فُهم على أنّه اعتماد لفلسفة الدولة الدستورية.

خاتمة

في إطار ما قررته هذه الورقة من رغبة النخبة الحاكمة في الهيمنة على كلّ ما هو دينيّ بمقتضى ولاية الفقيه المطلقة، فإنّه ليس من الوارد حدوث أيّ تغييرات في أنماط الخطاب الديني الإيرانيّ، وارتهانه بتوجهات السلطة السياسية. ويمكن الخروج من تلك الدراسة **بعددٍ مِن النتائج أهمها:**

توظيف منبر الجمعة كأداة من أدوات تعزيز شرعية السلطة السياسية في البلاد، والعمل على إقصاء أيّ خطيب للجمعة يناهض النموذج الديني الرسمي، عبر التحكم مركزيًّا في خطبة الجمعة ومفرداتها في عموم البلاد. وتوجيه منبر الجمعة لتسقيط خصوم الداخل والخارج على السواء، وتشويههم دينيًا ومذهبيًا.

وذهبت الدراسة إلى أنّ استمرارية وديمومة أنماط هذا النوع من الخطاب الديني، وتبنّيه وتغذيته يساهم في ارتفاع وتائر العلمنة الاجتماعية والسياسية، واتساع مساحات المناورة أمام النماذج البديلة، التي يتبناها المعارضون سياسيًا ودينيًا.

وتقرر بناءً على ما سبق، حدوث تحولات في فلسفة الجمعة ومقاصدها، فبعد أن كانت خطابًا دعويًا ووعظيًا للجماعة المؤمنة باتت خطابا سياسيًا ومؤدلجًا لصالح القراءة السلطوية للدين والمذهب، أي صارت الجمعة معبرةً عن قطاعٍ من الحوزة الذي يمسك بزمام الدولة، ولم تعُد موجهة إلى عموم الجماعة المؤمنة. وقد حرص النظام على هذا النهج كي لا يتكرر معه ما حدث في السابق من تضخم دور رجال الدين، وتأثير المنابر في العامّة والجماهير.

وأخيرًا، ففيما يتعلق بسؤال التبعية، فبدا جليًّا أنّ خطباء الجمعة بوصفهم الرسمي، ومنابع تمويلهم، تابعون للمرشد الأعلى مباشرة، وعن طريقه يتمّ التعيين والعزل، وتحديد مفردات الخطبة. ولذا فليس من المحتمل أن تُشكل المنابر في إيران أيّ خطر يتهدد النظام الراهن، أو بروز أيّ دعاة كاريزماتيين يلتفّ الناس حولهم على نحو ما حدث من قبل.

المصادر والمراجع

(1) راجـع: آنـدرو جَـيْ نيومـان، الحقبـة التأسيسـيَّة للتشـيع الاثنـي عـشري.. خطـاب الحديـث بـين قـمّ وبغـداد، ترجمـة: عـلي زهـير، مراجعـة: حسـن ناظـم، ط1/ جامعـة الكوفـة، توزيـع دار الرافديـن، بـيروت، 2019م، 378

(2) راجـع: أحمـد الكاتـب، تطـور الفكـر السـياسي الشـيعي، ط1/، دار الشـورى للدراسـات والإعـلام، لنـدن،1997م، 314.

(3) راجـع: رشـيد الخيـون، مئـة عـام مـن الإسـلام السـياسي بالعـراق، ط/، المسـبار، 2013م، 1/ 355 وصّرح الصـدر بوجوبهـا في «منهـاج الصالحـين».

(4) أحمـد الكاتـب، لمـاذا يفتـي السيسـتاني بعـدم وجـوب صـلاة الجمعـة؟، وهـل يجـوز تقليـده تقليـدا أعمـى؟، حلقـة عـلى يوتيـوب منشـورة بتاريـخ 5 مايـو2017م، تاريـخ الاطـلاع 19 فبرايـر 2020م،.https://bit.ly/2usXThr

(5) راجع: تطور الفكر السياسي الشيعي، 319.

(6) راجـع: أحمـد كاظـم الأكـوش، التيـه الفقهـي.. شريعـة بغـير اللـه- فقهـاء بـلا شريعـة، ط1/، مؤسسـة الانتشـار العـربي، بـيروت، 2017م، ص360، 362

(7) تطور الفكر السياسي الشيعي، 321.

(8) موقـع المكتـب المركـزي لسـماحة آيـة اللـه العظمـى المرجـع الدينـي الكبـير الشـيخ بشـير حسـين النجفـي، الاسـتفتاءات، د.ت، تاريـخ الاطـلاع: 20 فبرايـر 2020م، https://bit.ly/2HUp0Fe.

(9) أحمد الكاتب، لماذا يفتي السيستاني بعدم وجوب صلاة الجمعة؟ مرجع سابق.

(10) راجـع: أحمـد الكاتـب، لمـاذا يفتـي السيسـتاني بعـدم وجـوب صـلاة الجمعـة؟، مرجـع سابق.

(11) الخميني، تحرير الوسيلة، ط2، مطبعة الآداب، النجف، 1390، 1/ 231.

(12) موقـع عـربي الشـيعة، صـلاة الجمعـة في الكتـاب والسـنة، د.ت، تاريـخ الاطـلاع: 20 فبرايـر 2020م،.https://bit.ly/2VjNvDH

(13) موقـع مكتـب سـماحة المرجـع الأعـلى السـيد عـلي الحسـيني السيسـتاني، كتـاب الصـلاة، صـلاة الجمعـة، تاريـخ الاطـلاع 17 فبرايـر 2020م،.https://bit.ly/2VkPk3q

(14) لمزيـدٍ مـن الاطـلاع عـلى دور النجـف السـياسي، راجـع: خـوان كـول، آيـات اللـه والديمقراطيـة في العـراق، ترجمـة د. نهـار محمـد، ط/ الرافديـن. ومحمـد السـيد الصيـاد،

أزمة البيت الشيعي: موقف النخب الدينية من احتجاجات العراق ولبنان، 18 نوفمبر2019م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،https://bit.ly/2wLpzPu .

(15) راجع: محمد عبد الله عنان، تاريخ الجامع الأزهر، ط2، مؤسسة الخانجي، القاهرة، 1958م، 43

(16) رصد فرهاد دفتري اعتناق الصفويين لنسخة من الإسلام الشيعي المتطرف/ الشيعة الاصطفائية، الذي راح يخضع تدريجيًّا للتهذيب والضبط، حتى صار منسجمًا مع التيار العام. راجع: تاريخ الإسلام الشيعي، فرهاد دفتري، الساقي، بيروت، 2017، 112

(17) راجع: حسن البلوشي، تاريخ علم أصول الفقه، ط/ الرافدين، بغداد-بيروت، 2018م، 43

(18) كولن تيرنر، التشيع والتحول في العصر الصفوي، ترجمة: حسين عبدالساتر، ط/، الجمل، بغداد، 2008، 270

(19) التشيع والتحول في العصر الصفوي، 271.

(20) بولتن نيوز، نماز جمعه در دوران صفويه، قاجار وپهلوى، تاريخ الاطلاع:21 ديسمبر2019م، https://bit.ly/2SXJ0xh.

(21) راجع: أروند إبراهيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة: مجدي صبحي، ط/، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد 409، سنة 2014م، 33

(22) نيبار بديع، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية 1911-1905م، ط/، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2015م، 86

(23) السابق، 106-104.

(24) راجع: كاركردهاى نماز جمعه در جمهورى اسلامى ايران، تاريخ الاطلاع: 9 فبراير 2020م، https://bit.ly/3c4OQUU.

(25) راجع: إحسان مهرابي، مهاجمة مراجع التقليد.. عادة المقرَّبين من المرشد، 4 نوفمبر 2018م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تاريخ الاطلاع: 23 فبراير 2020م، https://bit.ly/2vZHdPd.

و: انا، به بهانه سالروز اقامه اولين نمازجمعه پس از انقلاب؛ ائمهجمعه تهران در ۴۰ سال؛ از ابوذر زمان تا جوانترين خطيب، تاريخ الاطلاع: 10 فبراير 2020م، https://bit.ly/2w6T6CE.

(26) راجـع: مجموعـة مؤلفـين، الشـيعة العـرب، ط/، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياســات، 2019م، 100

(27) للمزيـد راجـع: بهـروز غـماري تبريـزي، الإسـلاموية والسـعي إلى الحداثـات البديلـة، ترجمـة: أحمـد محمـود، ط/، المركـز القومـي للترجمـة، القاهـرة، عـدد 2879، 2018م، 158

(28) راجـع: مصطفـى ملكيـان، مقـالات ومقـولات في الفلسـفة والديـن والحيـاة، ترجمـة: أحمـد القبانجـي، ط/، مؤسسـة الانتشـار العـربي، بـيروت، 2013م، 155

(29) محمـد مجتهـد الشبسـتري، نقـد القـراءة الرسـمية للديـن، ترجمـة: أحمـد القبانجـي، ط/، مؤسسـة الانتشـار العـربي، بـيروت، 2013م، 46

(30) راجـع: فوتينـي كرسـتيا، وآخـرون: إلى كربـلاء.. دراسـة مسـحية عـن شـيعة إيـران والعــراق، ترجمــة: نــصر الحســيني، ط/، جامعــة الكوفــة وكــرسي اليونســكو للحــوار، 2016م، توزيــع: دار الرافديــن بــيروت، 120.

وراديـو فـردا: احمـد خاتمـی: خوشـحال نباشـند كـه نمازجمعـه خلـوت شـده اسـت، تاريـخ الاطلاع: 9 فبرايـر 2020م، https://bit.ly/2Tb8XIx.

(31) بي بي سي فـارسي، غيبـت پـی در پـی هاشـمی رفسـنجانی از امامـت جمعـه تهـران، تاريـخ الاطــلاع: 11 فبرايــر 2020، https://bbc.in/3a92rJf .

(32) إيـران إنترناشـيونال: اسـتقالة إمـام جمعـة الأحـواز بعـد رحلتـه إلى المملكـة المتحـدة، تاريـخ الاطلاع: 11 فبراير، 2020، https://bit.ly/2wLgk1L .

(33) الأناضـول: إيـران.. جـدل يثـور مـع اسـتقالة 9 أئمـة خـلال عامـين، تاريـخ الاطـلاع: 11 فبرايـر، 2020، https://bit.ly/37TvK0R.

(34) المرجع السابق.

(35) الأناضول: إيران.. جدل يثور مع استقالة 9 أئمة خلال عامين. سابق.

(36) عـربي 21: حملـة إقصـاء ممنهجـة لإبعـاد أنصـار روحـاني عـن خطـب الجمعـة، 24 يوليـو 2017م، تاريـخ الاطـلاع: 8 فبرايـر 2020م، https://bit.ly/2PjKFLa.

(37) راجـع: الحـرة، أئمة إيران.. فسـاد بـلا محاسـبة، 17 أغسـطس2018م، https://arbne.ws/38dScSy. وراجـع: تقريـر الحالـة الإيرانيـة، الصـادر عـن المعهـد الـدولي للدراسـات الإيرانيـة «رصانة» بالريـاض، ينايـر- فبرايـر2019م، http://bit.ly/2VNL0Kn.

(38) ايـران وايـر: امامـان جمعـه در ايـران؛ حاكـمان شـنبه، تاريـخ الاطـلاع: 13 فبرايـر 2020م، https://bit.ly/3c8lF3t.

(39) المرجع السابق.

(40) راجع: الحرة، أئمة إيران فساد بلا محاسبة، سابق.

(41) تسنيم، شوراى سياستگذارى ائمه جمعه، تاريخ الاطلاع: 10 فبراير 2020م، .https://bit.ly/3c0Qjf3

(42) ايران واير، شوراى سياستگذارى ائمه جمعه، شوراى بولتنها، 15 أكتوبر2018م، تاريخ الاطلاع: 11 فبراير 2020م، .https://bit.ly/3a93UPL

(43) المرجع السابق.

(44) تسنيم، شوراى سياستگذارى ائمه جمعه، تاريخ الاطلاع: 10 فبراير 2020م، .https://bit.ly/38YxNSn

(45) للرجوع إلى دراسة سروش التي بعنوان: «حرية المؤسسة الدينية، أزمة الارتزاق في حياة علماء الدين»، راجع: حيدر حب الله «إعداد وتقديم»، أسلمة العلوم وقضايا العلاقة بين الحوزة والجامعة، ط/، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2017م، 359

(46) راجع: مهدي جهرمي ومحمد باقري، نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري، ط/، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011م، 114

(47) ايران اير: درست نيست امامان جمعه در همه مسائل ورود كنند، 5 فبراير 2019م، تاريخ الاطلاع: 5 فبراير 2020م، .https://bit.ly/39ZPdhN

(48) يك، حقوق ائمه جمعه مشخص شد + فيلم، 25نوفمبر2017م، تاريخ الاطلاع: 5 فبراير 2020م، .https://bit.ly/2vZHzp0

(49) العربية نت، رغم الاحتجاجات.. روحاني يرفع ميزانية المؤسسات الدينية، 9 ديسمبر2019م، تاريخ الاطلاع: 5 فبراير 2020م، .https://bit.ly/2T0rmcd

وحول محاسن ومساوئ سهم الإمام، راجع: لنداس والبراج، الأعلم بين الشيعة.. دراسة في مؤسسة مرجعية التقليد، ط/، المركز الأكاديمي للأبحاث، 2017م، 300

(50) الخميني، كتاب البيع، ط/، دار إسماعيليان، قم، 2/ 495، نقلًا عن: الشيخ علي حب الله، دراسات في فلسفة أصول الفقه والشريعة ونظرية المقاصد، ط/، دار الهادي، بيروت، 2005م، 534.

وراجع: موقع مكتب سماحة القائد آية الله العظمى الخامنئي، أحكام الخمس، د.ت. تاريخ الاطلاع: 19 فبراير 2020م،
.https://bit.ly/32nyK4e

(51) شبكة المعارف الإسلامية، حكم الخمس بناء على نظرية ولاية الفقيه، د.ت. تاريخ الاطلاع: 19 فبراير 2020م،
.https://bit.ly/3bZBwB8

(52) راجع: أمير طاهري، أئمة الجمعة في إيران وقطار الثراء السريع، صحيفة الشرق الأوسط، 8 مارس 2019م. رقم العدد [14710].

(53) راجع نصّ التصريحات وأبعادها في: تقرير الحالة الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، سبتمبر 2019م، 8-9،http://bit.ly/3ckuVl0 . وراجع: شفق، شكوري: 98% من رجال الدين بإيران تحت خط الفقر والشارع لا يصدق، 6 سبتمبر2019م. تاريخ الاطلاع: 20 فبراير 2020م، https://bit.ly/2usyEfc.

(54) المرجع السابق.

(55) فهمي هويدي، إيران من الداخل، ط4، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1991م، 255.

(56) راجع: إيران من الداخل، 256.

(57) لحظ هويدي أنّ الخطاب الوعظيّ هيمن على المسؤولين في إيران، فحتى الوزراء يسيرون على ذات النهج، فبياناتهم السياسية أقرب ما تكون إلى خطب الجمعة. راجع: إيران من الداخل، 256

(58) راجع: ejna : معرفى شوراى سياستگذارى ائمه جمعه، تاريخ الاطلاع: 10 فبراير 2020م،https://bit.ly/38Zizgb

(59) راجع: عبد اللطيف الحرز، من العرفان إلى الدولة، الفارابي، بيروت، 2011، 325.

وَمِن الملفت أنّ الولائيين حوّروا كافة المصطلحات الدينية ذات الدلالات المستقرة دينيا وتاريخيًا ولُغويا، فصار الدجال هو الأمريكان والصهاينة، وصار السفياني هو داعش والتكفيريون، ودول إقليمية ذات خصومة سياسية مع طهران!، راجع: العالم: خطيب جمعة طهران: انتصر المسلمون في حلب على الكفار، 6 فبراير 2016م. ونُقلت مصطلحات قرآنية دينية مثل الطاغوت والاستكبار والاستضعاف إلى الحقل السياسي لتدلّ على مدلولات غير التي وُضعت لها. راجع: فهمي هويدي، إيران من الداخل، 258

(60) ايران واير: امامان جمعه در ايران؛ حاكمان شنبه، سابق.

(61) منظمة مجاهدي خلق، إيران .. أزمة في قمة النظام - هجوم أئمة الجمعة على روحاني، 14 ديسمبر2019م، تاريخ الاطلاع: 10 فبراير 2020م، .https://bit.ly/37Wz9Mc

(62) راجع: جادة إيران، الانتخابات التشريعة في إيران تبرز في منابر صلاة الجمعة، 7 فبراير 2020م. تاريخ الاطلاع :8 فبراير2020م، .https://bit.ly/2SXv71P

(63) اناير: پاسدارى شوراى نگهبان، مانع حضور عوامل نفوذى در مجلس شوراى اسلامى، 14 فبراير 2020م. تاريخ الاطلاع: 20 فبراير 2020م، .https://bit.ly/2uyqouk

(64) راهبرد معاصر، مجلسى در تراز خون شهيد سليمانى بايد شكل بگيرد، 14 فبراير 2020م. تاريخ الاطلاع: 19 فبراير2020 م، .https://bit.ly/2Tgt3Rp

(65) قناة العالم، خطيب جمعة طهران: انتصر المسلمون في حلب على الكفار، 16 ديسمبر2016م، تاريخ الاطلاع: 20 فبراير 2020م، .https://bit.ly/38VYpUk

(66) للتفصيل راجع: محمد السيد الصياد، أزمة البيت الشيعي، مرجع سابق.

(67) TRT فارسى: استراتژى جديد ترامپ؛ موضوع خطبه هاى امروز نماز جمعه در ايران، 13أكتوبر 2017م، تاريخ الاطلاع: 8 فبراير 2020م، .https://bit.ly/3a4BHti

(68) كتحذير حجة الإسلام محمد علي إيازي وغيره. راجع: اكنا «وكالة الأنباء القرآنية الدولية»: محمدعلى ايازى: ائمه جماعات مستقل نبايد كنار برونـد/ سياسىكارى مساجد را خلوت كرده است، تاريخ الاطلاع: 9 فبراير 2020م. تاريخ النشر: 4 سبتمبر 2018م، .https://bit.ly/2HS0x3g

(69) سلامنو: نماز جمعه چهل سال بعد؛ چرا اين روزها از نماز جمعه استقبال نمىشود؟ / امام جمعههايى كه شبيه طالقانى نيستند، تاريخ الاطلاع: 9 فبراير 2020م، .https://bit.ly/2vifQzN

(70) راجع: ميثاق برسا، الديمقراطية في إيران.. أسباب الفشل واحتمالات النجاح، ترجمة محمد ساري، ط/ المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 1440ه، 394



RASANAH
المعهـــد الدولـــي للدراســـات الإيـرانيـــة
INTERNATIONAL INSTITUTE FOR IRANIAN STUDIES
WWW.RASANAH-IIIS.ORG